

محددات إستراتيجية حلف الناتو من الحوار المتوسطي مع الجزائر دراسة تقييمية

Determinants of NATO's strategy from the Mediterranean dialogue with Algeria An evaluation study

لزهر عبد العزيز*، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط

L.abdelaziz@lagh-univ.dz

تاريخ إرسال المقال: 2020/08/18 تاريخ قبول المقال: 2020/08/24 تاريخ نشر المقال: 2020/11/04

المخلص:

لقد توسع المجال الإستراتيجي لحلف الناتو الذي يضم إقليم الدول الأعضاء ليشمل الحوار الجديد الممتد من المغرب إلى القوقاز مروراً بالشرق الأوسط والمناطق المتاخمة للبحر الأسود حيث تم تقوية ذلك المسار من خلال العمليات العسكرية المشتركة كعملية المسعى النشط التي خلقت ديناميكية جديدة في حوض المتوسط، إذ تمثل العملية الوحيدة للحلف التي تم اعتمادها تحت مظلة المادة 05 المتعلقة بالدفاع الجماعي حسب اتفاقية واشنطن. لقد أصبحت هذه الخيارات الدعامة الأساسية في إستراتيجيتها لمكافحة الإرهاب بحوض المتوسط كمجال للعمليات الوقائية. وكرد فعل لدول الضفة الجنوبية للمتوسط طلبت الانضمام إلى جميع مبادرات الحلف في المتوسط وأهمها مبادرة الحوار المتوسطي.

الكلمات المفتاحية: الحوار المتوسطي، الناتو، الحلف، الجزائر، الأمن.

Abstract:

The strategic sphere of NATO, which includes the territory of the member states, has expanded to include the new dialogue extending from Morocco to the Caucasus, through the Middle East and the regions bordering the Black Sea, where that path has been strengthened through joint military operations such as Operation Active Endeavor that created a new dynamic in the Mediterranean basin, as the process represents The only alliance that has been adopted under the umbrella of Article 05 on collective defense, according to the Washington agreement. These options have become the mainstay of its strategy to combat terrorism in the Mediterranean basin as an area for preventive operations. In response to the countries of the southern shore of the Mediterranean, they asked to join all NATO initiatives in the Mediterranean, the most important of which is the Mediterranean Dialogue initiative.

* المؤلف المرسل.

Key words: Mediterranean Dialogue, NATO, military alliance, Algeria, security.

المقدمة:

شغل ملف مكافحة الإرهاب مساحة عريضة في مجمل نشاطات حلف شمال الأطلسي، إذ يمثل عاملا مهيكلا للحوار المتوسطي. أكدت المتطلبات الإستراتيجية لعملية المسعى النشط الأهمية التي يمتلكها المتوسط في إستراتيجية الحلف. بانتهاء الحرب الباردة واختفاء خطر القوات البحرية السوفيتية في المسرح الاستراتيجي الأورو-أطلسي، تراجعت فرضية قيام حرب كونية شاملة. على ضوء هذا الواقع الجديد، قام الحلف الأطلسي بإعادة تقييم خياراته وفقا لقراءته الجديدة للتهديد وضرورة تمكين برامجه التوسعية.

لقد توسع المجال الإستراتيجي الذي يضم إقليم الدول الأعضاء حسب المادة الخامسة ليشمل الحوار الجديد الممتد من المغرب إلى القوقاز مروراً بالشرق الأوسط والمناطق المتاخمة للبحر الأسود. قوّت عملية المسعى النشط هذه الديناميكية إذ تمثل العملية الوحيدة للحلف التي تم اعتمادها تحت مظلة المادة 05 المتعلقة بالدفاع الجماعي حسب اتفاقية واشنطن. أصبحت هذه الخيارات الدعامة الأساسية في إستراتيجيتها لمكافحة الإرهاب بحوض المتوسط كمجال للعمليات الوقائية، وكردة فعل لدول الضفة الجنوبية للمتوسط طلبت الانضمام إلى جميع مبادرات الحلف في المتوسط. إن انفتاح هذه العملية على هذه الدول خلق ديناميكية جديدة من خلال تفعيل العمل المشترك مع حلف الناتو، لكن تغيّر المناخ الأمني في المنطقة وما صاحبه من حراك سياسي في كل من تونس مصر أو ما اصطلح عليه بالربيع العربي، بالإضافة إلى الأحداث الدامية والتدخل العسكري في ليبيا رغم التصريحات التي أدلى بها الأمين العام لحلف الناتو أندرس فان راسموسن في منتدى الدبلوماسية الجديدة الذي استضافه معهد كارينغي في أوروبا والتي أوضح فيها أن تبني مجلس الأمن الدولي القرار 1973 الذي أجاز بموجبه اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين الليبيين ضد نظام القذافي، وبموجب هذا التفويض تولى الحلف قيادة العمليات العسكرية في ليبيا والتي تهدف حسب هذا الأخير ضمان بقاء حلف الناتو منظمة فريدة من نوعها للحرية والسلام والأمن والقيم المشتركة. كل المؤشرات تقود إلى دخول المنطقة مرحلة انتقالية يسميها البعض "مرحلة الانتقال الديمقراطي والاندماج في الاقتصاد العالمي والتنمية الاجتماعية". لكن إذ ما تركنا جانبا هذه الشعارات المجردة وتمعنا قليلا في واقع الأحداث السياسية والاجتماعية واتجاهات تطورها، نكتشف أننا في مرحلة انتقالية مضادة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وكأن عقارب الساعة تسير في الاتجاه المعاكس. إن هذه الديناميكية التي تشهدها المنطقة العربية تعكس مبدأ الفوضى الخلاقة في السياسة الخارجية الأمريكية القائمة ليس فقط على نشر الديمقراطية بل الاستثمار في التيارات الديمقراطية لتفعيل حركية المجتمع المدني وتحويلها إلى مؤسسات خاصة لا يمكن رصد تحركاتها المالية داخليا وخارجيا¹.

¹ هاري فيبسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين الجديدة والواقعية، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)، ص 41.

وبالتالي "الحروب الجديدة التي نشهدها اليوم ليست سوى نتيجة لسقوط المنظومة الاشتراكية التي كانت تشكل سدا أمام انتشار وتمدد نمط الإنتاج الرأسمالي"². وبسقوط هذه المنظومة، أصبح من الضروري ملاً ذلك الفراغ عن طريق استخدام القوة لتحقيق الانتشار لتحقيق الأهداف التالية:

- التحكم بالاقتصاد العالمي
- إعطاء دور جديد للحلف الأطلسي
- تبرير ميزانيات الدفاع الضخمة بحجة السعي لتأسيس نظام أمن جماعي.

إن التدخل في ليبيا يعتبر فصلاً من فصول بسط النفوذ والهيمنة على المنطقة بحجة حماية المدنيين وحقوق الإنسان والديمقراطية، هل دول جنوب المتوسط استوعبت تحديات المرحلة الجديدة من تطور النظام الدولي؟ ماهي المصالح المبتغاة للولايات المتحدة في الجزائر؟ ما هو موقع الجزائر من تلك الديناميكيات وما هو مستقبل الحوار والشراكة في ظل تغير المناخ الأمني خصوصاً في منطقة الساحل والصحراء؟

الفرع الأول: أهداف حلف الناتو من الحوار مع الجزائر

يمكننا أن نحدد السياسة الأمنية الجديدة لحلف شمال الأطلسي في المغرب العربي عموماً والجزائر خصوصاً والتي اتسمت بالتهميش والعزل، من خلال المفهوم الاستراتيجي للأمن المتوسطي الذي تم تبنيه في مؤتمر روما في 7 و 8 نوفمبر من سنة 1991، والذي حضرته 18 دولة الأعضاء في الحلف³. يحتوي المفهوم الاستراتيجي للأمن المتوسطي على الجوانب التالية:

1. مساعدة المنظمات الجهوية على إحلال الأمن داخل المنطقة
2. احتواء دول شرق أوروبا
3. فصل الأمن الأوربي عن الأمن المتوسطي.

يتضح من هذه الأهداف أن دول جنوب المتوسط لم تحض بأي نوع من الاهتمام من طرف الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي كون جل الاهتمام الأطلسي كان يدور حول المحور الشرقي، رغم العلاقات التاريخية التي تربط الحلف بدول المغرب العربي كالمغرب الذي تضم أراضيها مواعيد عسكرية أمريكية يستغلها الحلف لتنفيذ مهام في البحر الأبيض المتوسط. في المقابل، أولت الدول الأوربية جنوب المتوسط اهتماماً بالمنطقة انطلاقاً من العلاقات التاريخية التي تربطها بتلك الدول بالإضافة إلى طبيعة التهديدات التي أصبحت تقلق تلك الدول والتي تكتسي طابعاً غير تقليدي للأمن، يمكننا حصرها في مايلي:

- (1) مشكلة المياه
- (2) البيئة والأمن

2 فنسان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص362.
* القرار 1973 الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 6498 المعقودة في 17 مارس 2011.

3 Paul Marie De La Gorce, « L'OTAN et la prépondérance des Etats Unis en Europe », Monde Diplomatique, Décembre 1993, p5.

(3) مسألة الهجرة

(4) مسألة الإرهاب

(5) مشكلة الأقليات.

من أجل ذلك، دأبت الدول الأوروبية المتوسطية إلى صياغة علاقات متميزة توجت بإعلان الحوار الأوروبي المتوسطي في إطار مسار برشلونة تجسيدا لتجربة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من خلال إقامة هيكل أمني في منطقتي الشرق الأوسط وجنوب المتوسط يضم إسرائيل كحلقة مركزية، ما يسهل عملية التطبيع و مراقبة برامج التسليح لدول المغرب العربي والشرق الأوسط⁴.

توج ذلك الاهتمام بإطلاق حلف شمال الأطلسي في 1994 سياسة جديدة في المنطقة تقوم على الحوار، يهدف إلى الحفاظ على القدرة لمواجهة كل الأزمات حيثما وجدت، إنشاء قوات محدودة ومرنة، تقضيل الحوار والشراكة، مراقبة الأسلحة. وكناتج لإدماج المنطقة في خانة ما سمي بالمناطق ذات الاهتمام **Region of concern**، سعى الحلف إلى بناء الأمن عن طريق إقامة علاقات مع الدول المتوسطية غير المنضمة للحلف من أجل أمن واستقرار المنطقة والعالم⁵. في هذا الإطار، انضمت الجزائر إلى الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي في شهر مارس 2000، وتعمقت العلاقات مع الحلف حيث بلغت أعلى مستوياتها في فترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أين لاقت الأطروحات الجزائرية لدى دول الحلف عامة والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا بضرورة التعاون لمكافحة الإرهاب كظاهرة تتجاوز الحدود الوطنية للدول⁶. على ضوء هذه المعطيات، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتطوير مقاربة أمنية جديدة متعددة المستويات: سياسية، اقتصادية وعسكرية.

الفرع الثاني: الاستراتيجية الأمريكية في الجزائر

لقد أوضح برنارد رافانل أن واقع الوجود الأمريكي في المتوسط باعتبارها القوة العظمى الوحيدة أعطى شرعية أكثر لتعزيز تواجدها في المنطقة من أجل ضمان الأمن الطاقوي، حيث 10% من استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية من البترول يتم التزود به من منطقة المتوسط. حيث قال:

“ La vraie affaire stratégique américaine des années 90 et du 21 siècle est la maîtrise des enjeux énergétiques. Important déjà 50% de ses besoins en pétrole, l'économie américaine est destinée à dépendre de plus en plus de ses importations de matières premières est en particulier du pétrole. Cette dépendance de nature stratégique contraint les Etats-Unis à définir une géostratégie globale de maîtrise des enjeux énergétiques. Cette stratégie concerne l'action combinée des sociétés du secteur énergétique liées à des sociétés d'investissement et de crédit (oil-gas arms

4- عماد جاد، حلف الأطلسي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، مرجع سابق، ص ص، 164-165.

5 كلوس بيتر كلايبر، "الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي"، انتقالية واستشفاف، 01/2003، ص 32.

6 عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للحلف المتوسطي، الجزائر-أوروبا والحلف الأطلسي (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005)، ص 199.

business) et soutenue par l'état américain. Face à leurs concurrents (Europe, japon) eux-mêmes sans ressources énergétiques propres. Les Etats-Unis veulent contrôler en premier instance les ressources énergétiques stratégiques du système industriel. A l'épée, le pouvoir américain ajoute les hydrocarbures comme dispositif de suprématie mondiale. Or, l'espace concerné par cet objectif est l'ensemble du sud-méditerranéen à partir du Maroc jusqu'au golf et la caspienne. Ce qui amène à penser comme un ensemble unique le Maghreb et le machrek jusqu'au Caucase et par extension la méditerranée⁷.

هكذا، دخل الحلف تحت القيادة الأمريكية ووضع موارد مادية وبشرية معتبرة على غرار الأسطول السادس الذي يمثل 10% من القوات البحرية الأمريكية، والقواعد العسكرية في العديد من الدول الساحلية، بالإضافة إلى قوات التدخل والرد السريع، من أجل حفظ الأمن في المتوسط. إن الأجنحة الأمنية الأمريكية في الجزائر حسب رأي الباحث لا ترتقي إلى مرحلة وجود جيواستراتيجي بمعنى الكلمة اتجاه الجزائر بصفة خاصة والمتوسط بصفة عامة، و إنما هناك ارادة لتطوير شراكة وربط شبكة من العلاقات تمتد إلى جميع دول المغرب العربي بما فيها ليبيا ما بعد القذافي. ولقد أوضح ميشال فوشيه Michel Fouchet أن التوجهات الأطلسية حسب نظر بعض دول شمال المتوسط تمثل عاملا محفزا لتصعيد المواجهة شمال-جنوب وزيادة حدتها نظرا لدرجة الاستقطاب في المنطقة، بمعنى تحديث عامل التهديد في حين تسعى دول حوض المتوسط إلى بناء شراكة قائمة على مبدأ العدالة في التصور⁸. كما أوضح سفير الولايات المتحدة الأمريكية بتونس روبن لين رافل مكانة المغرب العربي في الاستراتيجية الأمريكية حين قال:

« Les Etats Unis reconnaissent depuis longtemps l'importance stratégique et politique du Maghreb. Comme vous le savez, l'Afrique du Nord occupe une position stratégique en méditerranée _une région d'une importance capitale pour les intérêts américains. Il est certain qu'il s'agit d'une région du monde où l'instabilité pourrait avoir un impact sur les alliés les plus importants et sur les ressources naturelles vitales. Pendant des siècles, le Maghreb a été un carrefour entre l'Afrique, l'Europe (...). A l'aube du 21^e siècle, les Etats Unis sont actuellement certains que les pays du Maghreb vont continuer à avancer dans la voie du développement et de la prospérité (...). Les Etats Unis ont trois objectifs mondiaux-objectifs, qui je sais, sont partagés par les pays du Maghreb. Notre objectif à l'échelle mondiale est de promouvoir la prospérité économique, et la manière dans laquelle elle se trouve liée à la région du Maghreb, résume l'initiative d'Eizenstat. Cette initiative est régie par trois principes: soutenir le rôle du secteur privé et encourager encore plus un commerce entre les Etats Unis, la Tunisie, le Maroc et l'Algérie; promouvoir une réforme structurale plus importante parmi les pays de l'Afrique du nord; et enfin, encourager une coopération économique et une intégration dans le Maghreb et ce, à long terme »⁹.

7 Bernard Ravanel, "l'Algérie entre la France et les Etats-Unis", *Revue naqd*, N12, printemps/été 1999.

8 Michel Fouchet, "la Sécurité en Méditerranée, perception française", *Transitions et Perspectives*, N^o1, 2001.

9 Robyn Lynn Raphel, "Anniversaire de l'UMA", *Revue d'Etudes internationales*, N^o 71, 2/1999.

أما الأستاذ وليام زرتمان، مدير الدراسات الإفريقية ومدير برنامج النزاعات بجامعة جون هوبكنز بواشنطن، يرى بأن أكبر العراقيل التي حالت دون وجود مصالح كلاسيكية للولايات المتحدة الأمريكية في المراحل السابقة هو ضعف الجالية الأمريكية في المغرب العربي، ونفس الشيء بالنسبة للمغاربة المتواجدين في الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك ضعف التواجد العسكري الأمريكي على عكس الشرق الأوسط، وأخيرا غياب المساعدات الاقتصادية المباشرة لدول المنطقة¹⁰. كما وصف الفضاء المغربي بالغني بالإمكانات، حيث قال:

«L'Algérie est riche de ses hydrocarbures et dispose d'une base industrielle réelle. La Tunisie se présente comme un futur tigre. C'est un parti intéressant à suivre. Et le Maroc continue à se développer à son rythme, qui est lent, une classe moyenne s'y développe, comme en Tunisie. Au total la région progresse.»¹¹

وقد تأكد هذا المسعى من خلال مشاريع ترتيب الأوضاع الاقتصادية والعسكرية، بالإضافة إلى دعم ونشر القيم الليبرالية كالديمقراطية وحقوق الانسان عبر مجموعة من الآليات منها الوكالة الأمريكية للتنمية، وكالة الاستعلامات الأمريكية وبعثاتها العاملة في الخارج، من أجل تشكيل نخب جديدة موالية للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام مسار العولمة واقتصاد لتسويق نمط حياة وإنتاج جديدة تجعل من المعرفة باعتبارها تمثل المعلومة محورا للصراع والتعاون في آن واحد. كما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية دائما التوفيق بين مصالحها ومصالح حلفائها الأوروبيين، خاصة فرنسا التي تعتبر المغرب العربي وبالتحديد الجزائر ساحة بيتها الخلفي والمجال الجيوستراتيجي الذي لا يجوز التخلي عنه تحت أي ظرف من الظروف.

الفرع الثالث: الإستراتيجية السياسية الأمريكية في الجزائر

سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إدماج الجزائر أكثر في مسائل الأمن الاقليمي. هذا التعاون الذي نتج عنه العديد من الزيارات والتبادلات بين قطاعي الدفاع للدولتين، والكثير من التمارين التدريبية في إطار عمليات مشتركة كتلك التي تم فيها مشاركة البحرية الجزائرية (البحث والانقاذ في البحر). يبدو أن الشراكة الأمنية في بادئ الأمر لا تمثل عاملا مركزيا في السياسة الأمريكية في الجزائر، فهي تتدرج ضمن مقاربة شاملة ترمي إلى تغيير الظروف التي من شأنها إعاقة إيجاد حلول نهائية للأزمة الجزائرية. بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، مثل تلك الاستراتيجية تقتضي مشاركة المؤسسات الأمريكية (الحكومة، قطاع الأعمال والمجتمع المدني) التي لديها دورا تلعبه في ظل هذه المعادلة. كما أعربت هذه الأخيرة دعمها وتشجيعها لترقية المؤسسات الديمقراطية، خاصة حرية الإعلام ومبدأ الانتخابات الحرة والعادلة. من أجل ذلك، قامت الحكومة الأمريكية بتمويل على هذا المستوى برنامج لدعم المجلس الوطني الجزائري وبرنامج

10- وليام زرتمان، "السياسة الأمريكية في منطقة المغرب العربي"، مجلة الجيش، عدد444، جولية2000، ص23.

11 Wiliam Zartman, in Le Monde, 13 janvier 1998.

تكوين النقابيين بمشاركة النقابة المركزية الأمريكية (AFL-CIO)¹²، رغم مسألة توظيف القيم الديمقراطية وحقوق الانسان وتحكم الولايات المتحدة في حركات التحول العالمي، والتي جعلت مؤسسات الحكم العالمي عرضة للتوجيه من خلال إضفاء الشرعية القانونية والتبرير العلمي والفكري لمنطق النفعية¹³. أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبتها في تجسيد دولة القانون على أرض الواقع ومطالبة الجزائر بالتقيد والالتزام بتعهداتها الدولية، والسماح لمنظمة الصليب الأحمر الدولية بزيارة السجون ومعاينة ملف الحقوق والحريات، بالإضافة إلى المبادرة الأمريكية الخاصة بتكوين ضباط الشرطة مثلما تم في كل من البوسنة وهاييتي من أجل إضفاء الشفافية والعدالة لتتطابق مع مفهوم دولة القانون. مكن الحوار المتوسطي الولايات المتحدة من ربط أطراف الحوار باتفاقيات أمنية أدت إلى مصادرة أمن تلك الدول وقراراتها السياسية رغم حجم المنافع التي قدمتها في المقابل، كما أنها لا تملك الهامش اللازم لفرض منطقها في التصور دون الرجوع إليها¹⁴، ما جعل العلاقات الجزائرية-الأمريكية-الأطلسية تأخذ منحى جديدا شكّل في وقت من الأوقات تهديدا للمصالح الفرنسية حتى وصفت الأوضاع السياسية بصراع النفوذ، حتى أن أحد الصحفيين علّق قائلا: "إن أمريكا تطارد فرنسا في الجزائر"¹⁵.

اعتبرت مسألة إقامة حوار سياسي مع دول شمال أفريقيا عموما والجزائر خصوصا حلقة محورية في مسار بناء الأمن عن طريق آليات التعاون وفق المنظور الأمريكي، الذي يرى في المنطقة تصاعد مخيف لأنشطة التيارات الإسلامية الذي يشكل تهديدا للنموذج الليبرالي والقيم الغربية¹⁶. إن التحكم في الآليات الدولية للتدخل السياسي الأمريكي في الجزائر أقحم هذه الأخيرة في ترتيبات سياسية أدخلت قضايا جديدة على المجتمع السياسي كطرح قضايا المرأة والمجتمع المدني، وحقوق الانسان كوسيلة للضغط على النظام للسير نحو تبني الحلول الأمريكية وتبني النموذج الليبرالي سياسيا واقتصاديا. إن المتغيرات الدولية الجديدة التي سارت باتجاه عولمة التجربة الأمريكية وفرض النموذج السياسي الأمريكي كما يصفها الأستاذ ابراهيم نافع بأمركة الأنظمة¹⁷. إن الخطاب السياسي الأمريكي في فترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 قد ركز على ملف مكافحة الإرهاب، المحور الذي أدى إلى التقارب السياسي الجزائري الأمريكي وعمّق من ديناميكيته. كما عززت مجالات التعاون متعددة الأبعاد رغبة كلا الدولتين في وضع حد لهذه الظاهرة، كما وقرّ التعاون في هذا المجال للجزائر الخبرة الفنية اللازمة لتحسين أساليب مكافحة الارهاب وأضفت الشرعية على حربها. في المقابل، استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية الاستفادة من التعاون من خلال المعلومات الاستخباراتية اللازمة في إطار حربها ضد الارهاب، كما اقترح

12 CF. *Middle East Review*, op cit.

13 أمحد برفوق، "الديمقراطية... والمنظور النفعي الأمريكي"، مقال غير منشور، 2011.

14 - ناظم الجاسور، "الأبعاد الجيوإستراتيجية لحوار المتوسط"، ص 182.

15 ناظم الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية، حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، ص 186.

16 - ي. جعفر، "انضمام الجزائر إلى حلف الأطلسي"، السفير، عدد 133، يوم 16 إلى 22 ديسمبر 2002، ص 13.

17 ابراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2002)، ص 89.

صناع القرار في واشنطن أن مكافحة هذه الظاهرة لا يمكن أن يتم إلا عن طريق دعم الجهود المحلية والإقليمية¹⁸. إن هذا الواقع يعزز من التصورات النظرية المرتبطة بنظرية المساق **Regime Theory** التي ترى أنه في مقدور الأنساق الفرعية الحد من الفوضى الدولية من خلال أطروحات الواقعيون الجدد **ككيوهان وناي المتعلقة بالاعتماد المتبادل**. أعطى الحوار المتوسطي للدول الأعضاء وعلى رأسها الولايات المتحدة فرصة المراقبة عن كثب جميع التحركات السياسية، بالإضافة إلى توجيهها نحو تبني النموذج الليبرالي دون معارضة وفق مقتضيات الإصلاح السياسي وما يفرضه التحول الديمقراطي من تنازلات. لكن يرى الأستاذ **باسكال بونيفاس Pascal Boniface** أنه "منذ أن تقدمت الحرب على الإرهاب على تشجيع الإصلاحات السياسية، لم يتم تقديم إلا القليل في إطار تشجيع عمليات الديمقراطية (وهذا القليل الذي صار الآن تعزيز الديمقراطية عبر الحرب كما هو الحال في العراق، يغامر بأن يعطي الإرهاب قوة أثر مما يقلصه)¹⁹. فكلما زادت درجات التماثل والتعاطف بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة، كلما زادت شرعيتها وزادت درجات نفوذها وتمركزت هيمنتها عليهم فتحصل بذلك على الشرعية، وتتقادى بهذا الشكل مخاطر تعرض مصالحها للخطر كون التماثل معها هو مخرج هذه الأنظمة من الأخطار التي تهدد أنظمتها. فعولمة الأمن فكك البنى التنظيمية لكل نظام وإدارة سياسية ونمت تنظيمات ذات بنى رخوة غير هرمية وغير أفقية، ساعدت على تكاثر المنظمات الطفيلية التي تستفيد من الواقع والظروف²⁰. كما يرى **هنري كسنجر أن** "مواجهة الإرهاب وبكل تأكيد لن تكون امتحانا نهائيا للسياسة الخارجية الأمريكية، والتي هي وقبل كل شيء تهدف لحماية الفرصة الكبيرة التي حدثت لإعادة تشكيل النظام الدولي من جديد"²¹. ووفق هذا الترتيب، تشغل مسألة إدماج إسرائيل أكثر فأكثر في النظام الإقليمي أهمية قصوى بعد عمليات التطبيع التي انتهجتها بعض الدول المغاربية كالمغرب وموريتانيا وتونس، في حين تبقى العلاقات الجزائرية الإسرائيلية المنقطعة حاجزا أمام دفع الحوار إلى الأمام، لاسيما عدم الحصول على الإجماع المطلوب لجعل إسرائيل الحلقة المركزية في مجالات التعاون الأمني والاقتصادي الإقليمي في المنطقة²². فمن بين الإشكاليات الرئيسة التي تمثل معضلة أمنية خطيرة تلك التي ترتبط بمسألة بناء الثقة في المتوسط والموقف الأمريكي والأوروبي المنحاز لإسرائيل الذي يمثل عائقا في وجه عملية التوفيق بين إجراءات بناء الثقة والأمن من جهة والالتزام بالاحتفاظ على التفوق الإسرائيلي النوعي وامتلاكها السلاح النووي حصريا²³. زد على ذلك النزعة الأحادية التي تتعامل بها الولايات المتحدة الأمريكية مع دول المنطقة والتي زادت من تباعد وجهات النظر بين دول

18 Mhand Berkouk, op cit.

19 باسكال بونيفاس، الحرب العالمية الرابعة؟، ترجمة أحمد الشيخ (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية والمركز العربي للدراسات الغربية، 2006)، ص109.

20 إينياسيو رامونيه، حروب القرن الواحد والعشرين، ترجمة أنطوان أبوزيد (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص84.

21 هنري كسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟، ترجمة هند بهلول، ط1 (دمشق: دار الرأي، 2006)، ص351.

22- ناظم الجاسور، "الأبعاد الجيوإستراتيجية لحوار المتوسط"، مرجع سابق، ص191.

23 عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، 194.

المنطقة وسياسة اللعب على الحبلين التي تتبعها في إدارة الخلافات بين الجزائر والمغرب، هذا ما أدى إلى تزايد النزعة القطرية والتغاضي المسائل المصيرية للأمم العربية الإسلامية كمسار السلام في الشرق الأوسط²⁴.

الفرع الرابع: الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في الجزائر

على مستوى البعد العسكري، يتضمن برنامج العمل السنوي للحلف دعوة الدول الشريكة من أجل المراقبة أو المشاركة في التمارين العسكرية في إطار برنامج الشراكة من أجل السلام، بالإضافة إلى تعزيز الدعم الأكاديمي لدى مدارس الحلف كمدرسة أوبراميرغو بألمانيا ومعهد الدفاع بروما، وزيارة القيادات العسكرية للحلف. كما يحتوي برنامج الحلف أيضا زيارات للموانئ من طرف القوات البحرية الأطلسية ودورات تدريبية للفرق المتنقلة. فعلى المستوى العملي، شاركت الجزائر في عملية المسعى النشط **Active Endeavour** والتي تم إطلاقها في 26 أكتوبر 2001، والتي تعتبر العملية البحرية الأولى والوحيدة لمحاربة الإرهاب تحت قيادة الحلف في المتوسط. ففي الفترة الممتدة بين 2001 و2006، توسعت عمليات المسعى النشط لتشمل فضاءات جديدة خصوصا بعد قمة اسطنبول جوان 2004 أين تم استدعاء شركاء جدد من الخليج العربي للمشاركة في تلك العمليات البحرية. إطلاق عملية بحرية بهذه الأهمية ضد الإرهاب ضاعف من ديناميكية العمل المشترك، ومنح الحلف إمكانية تغطية مناطق جديدة باعتباره أصبح يلعب دورا استراتيجيا في المنطقة. إن الخصوصية الأمنية والمتطلبات الاستراتيجية للشراكة العسكرية في إطار الحوار المتوسطي (التكوين، تبادل المعلومات والمشاركة في العمليات العسكرية) لا تمثل حافزا قويا لبناء وتفعيل الشراكة بل المنطق المصلحي البراغماتي أين دوافع إقامة علاقات تعاون سواء بالنسبة للحلف أو الجزائر تقودها المصالح. يبدو أن خطاب **ياب دي هوب شيفر** الأمين العام لحلف شمال الأطلسي في هذا الشأن ذات دلالة قوية حين يقول:

«...face à l'insécurité à l'échelle planétaire, la position d'un pays sur la carte est un facteur qui importe de moins en moins. Ce qui compte, c'est la position mentale, la volonté du pays en question de s'engager aux côtés des autres, pour faire la différence. Telle est la logique des partenariats mondiaux de l'OTAN»²⁵.

تعتبر الشراكة العسكرية والحوار السياسي لحلف الناتو مع الجزائر القنوات الأكثر شفافية لنقل الخبرات العسكرية وتعميم المقاييس السياسية والأمنية حسب ما يتطلبه الحوار المتوسطي²⁶. لكن منطق التكتيك لدى الانتلجنسيا الأطلسية يوحي برغبة الحلف في السيطرة والهيمنة على المنطقة من أجل مراقبة تحركات القوات

24- سعد ناجي جواد عبد السلام إبراهيم البغدادي، الأمن القومي العربي ودول الجوار الإفريقي، الطبعة 1 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1991)، ص_ص 11-17.

25 Jaap de Hoop Scheffer, «Une OTAN à vocation mondiale: trop ou trop tard?», Discours à la conférence du SDA Bruxelles, 6 novembre 2006 ; www.nato.int/docu/speech.

26 Jean Dufourcq et Peter Faber, "Dialogue transatlantique", Revue Défense Nationale et Sécurité Collective, Novembre 2006, p-p, 27-37.

العسكرية لدول الضفة الجنوبية للمتوسط وتطور برامج تسليحها، وتأمين الممرات البحرية للتدخل في حالة تهديد مصالحها²⁷. في إطار تحسين مستوى التعامل الأطلسي من خلال الحوار، ومن خلال مشاركة وكثافة ونوعية التبادل العسكري الجزائري مع الحلف، سعت القيادة العسكرية الجزائرية إلى تأهيل رأس المال البشري على المقاييس الأطلسية كشرط لأي إدماج عملياتي للقوات الجزائرية لذلك تبقى مسألة تأهيل وتكوين المكونين أولوية محورية في تخطيط برامج التبادل الجزائري الأطلسي. إن الاستراتيجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA تعكس عدم قبل واشنطن بالتقسيم الكلاسيكي لمناطق النفوذ²⁸، وكان طبيعياً في خضم الاستقطاب الأمريكي للجزائر أن تراجع واشنطن تصوراتها حول ملف بيع الأسلحة الذي تلعب فيه المصالح العسكرية وشركات السلاح دوراً بارزاً من خلال الضغوط التي تمارسها للحصول على عقود لتحديث وتغيير أسلحة الدول سواء الأعضاء في برنامج الشراكة من أجل السلام أو دول الحوار المتوسطي، وبصفة خاصة الجزائر²⁹. يبدو أن المنطقة تشهد ماراثون أمريكي-أوروبي على النفوذ في المغرب العربي، ففي الوقت الذي تشهد سوق السلاح الفرنسية في الجزائر تراجعاً كبيراً نتيجة المواقف السياسية المتعثرة، سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تصدير صفقات السلاح نحو الجزائر وبالتالي عزل فرنسا مغارياً³⁰. من منظور أطلسي، تعتبر السوق الجزائرية سوقاً واعدة بعد تبني عقيدة عسكرية قائمة على احترافية الجيش عدة وعتادا وفق المقاييس العالمية، بالإضافة إلى إمكانية توظيف القوات الجزائرية في مهام جديدة ذات طابع إقليمي وعالمي في إطار مكافحة الإرهاب، كون الجزائر تمتلك تجربة كبيرة في هذا المجال جعلتها تمثل عمقا استراتيجياً ومجالاً حيويًا للجناح الجنوبي للحلف الأطلسي، ومحوراً فعالاً في المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف بعد قمة اسطنبول³¹. يعتبر المركب الصناعي الأمريكي من الحلقات المحورية في السياسة الخارجية الأمريكية إذ تضطلع بمهام رئيسية في الحفاظ على التفوق العسكري الأمريكي من جهة، ومن جهة أخرى المحافظة على الأسواق العالمية للسلاح³². وبالتالي لا تخلو هذه الاستراتيجية من الأبعاد الاقتصادية إن لم نقل أن العامل الاقتصادي محدد رئيسي في اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية.

الفرع الخامس: الإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية في الجزائر

إن الحديث عن الاستراتيجية الأمريكية في الجزائر يدفعنا أولاً البدء بدراسة السبب وراء اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة المغرب العربي وألوية السياسة الخارجية الأمريكية المتمثلة بتأمين المصالح الاقتصادية. لقد ربط ولتر روسل ميد " أربعة تقاليد في السياسة الخارجية بأربع صور من التاريخ الأمريكي:

27- ناظم الجاسور، "الأبعاد الجيوستراتيجية لحوار المتوسط"، مرجع سابق، ص-ص، 189-190.

28 سعيد اللاوندي، الشرق الأوسط الكبير، مؤامرة أمريكية ضد العرب (مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر، 2004)، ص163.

29- عماد جاد، حلف الأطلسي، مرجع سابق، ص191.

30- ناظم الجاسور، "الأبعاد الجيوستراتيجية لحوار المتوسط"، مرجع سابق، ص189.

31- عز الدين قطوش، "الاستراتيجية الجديدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي"، مرجع سابق، ص141.

32- ريتشارد بارنت، حروب التدخل الأمريكية في العالم، ترجمة منعم النعمان، الطبعة 1، (بيروت: دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع، 1974)، صص، 152-153.

ألكسندر هاملتون أو الأولوية للاقتصاد والتجارة، وتوماس جيفرسون أو الدفاع عن الحرية في الولايات المتحدة نفسها، وأندرو جاكسون أو الولوج الشعبي بالشرف والقوة، ووودرو ويلسون أو ترقية الأخلاق في العالم. وبكلام آخر، يمكننا القول إن السياسة الخارجية في الولايات المتحدة تنشأ نتيجة جدل دائم بين المصالح والأخلاق، أو بين البراغماتية والأيديولوجية³³. تحتل منطقة غرب المتوسط عموماً والمغرب العربي خصوصاً مكانة متميزة في الاستراتيجية الأمريكية نظراً لوجود مصالح تتعدى الاهتمامات الإيديولوجية التي سيطرت على مرحلة الحرب الباردة، لتشمل المصالح الاقتصادية رغم عدم مشاركتها في مسار برشلونة وفشل القمة الاقتصادية MENA الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العامل الذي دفع بتطوير مشاريع جديدة موجهة للمنطقة. إذن، يبدو أن المغرب يشغل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية موقعا استراتيجيا في الضفة الجنوبية للمتوسط كامتداد للشرق الأوسط، هاذين الفضاءين اللذين يشكلان مناطق ذات مصالح حيوية. يظهر تقرير اللجنة القطاعية للمالية الأمريكية في 26 جانفي 1999 تطور الإدراك الأمريكي لحجم الإمكانيات التي تتوفر عليها المنطقة، ما دفع بالإدارة الأمريكية إلى البحث عن مسار للشراكة يمكن أن ينظر إليه كمكمل ومنافس لمسار الشراكة الأوروبية المتوسطية التي تم اعتمادها أثناء قمة برشلونة في 1995. لعبة العلاقة الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية وشمال أفريقيا أصبحت أكثر وضوحا بعد اتضاح ملامح السياسة الخارجية القائمة على دبلوماسية التجارة منذ 1998 حين سعت إدارة الرئيس كلينتون إلى تأسيس شراكة أمريكية مغاربية جديدة ارتكزت على الموقع الاستراتيجي والثروات الطبيعية وخطوط التجارة وهي العوامل التي جعلت المغرب العربي يحتل مكانة وأهمية في المنظومة السياسية والاقتصادية الكونية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أعرب نائب سكرتير الدولة المكلف بالشؤون الاقتصادية، التجارية والزراعية بكتابة الدولة الأمريكية السيد ستيوارت إيزنستات أثناء قيامه بجولة مكوكية في الفترة الممتدة بين 12 و18 جوان 1998 حين زار كل من إسرائيل، غزة، تونس والمغرب ثم الجزائر، أن الإصلاحات التي تقوم بها دول المنطقة من شأنها أن تحفز الشركات الأمريكية على الاستثمار والدخول في شراكة من أجل المساهمة في تنمية الحياة الاقتصادية لدول المنطقة. كما بين السيد مارك انديك أنه بإمكان الجزائر أن تلعب دورا مفتاحيا في السياسة الأمريكية لإفريقيا خاصة في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والنيباد. في 17 جوان 1998، وأثناء زيارته لتونس تم إطلاق مبادرة الشراكة الأمريكية المغاربية تحت اسم مبادرة إيزنستات والتي تضم كل من الجزائر، تونس والمغرب. هذه المبادرة التي تعتمد أساسا على تشجيع الخصخصة والتبادل التجاري والاستثمار الأمريكي بغية الوصول إلى جعل المنطقة المغاربية أكثر جاذبية للاستثمارات الخارجية. في المقابل، لابد للدول المغاربية توحيد ميكانيزماتها الاقتصادية وتسوية خلافاتها السياسية واتخاذ الخصخصة محرك أساسي للتنمية المستدامة مع التأكيد على الأمن والاستقرار بالمنطقة. يبدو أن المبادرة ذات غاية مزدوجة، فمن جهة تهدف إلى إقامة شراكة أمريكية مغاربية

33 فنسان الغريب، مازق الإمبراطورية الأمريكية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص180. عن: مكسيم لوفابر، السياسة الخارجية الأمريكية، تعريب حسين حيدر (بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2006)، ص97.

ثم شراكة فيما بين الدول المغاربية ذاتها. فبالنسبة للدول المغاربية الثلاث المعنية (المغرب، الجزائر وتونس)، هي مطالبة بانفتاح أكثر لاقتصاداتها من أجل خلق مناخ مناسب للاستثمار. في هذا الإطار، عملت السلطات الجزائرية بمشاركة الحكومة الأمريكية على طرح مشاريع استثمارية بقيمة 2 مليار دولار مع ضمان حماية الأرصدة في إطار ما يسمى بالبرنامج الأمريكي لشمال أفريقيا³⁴. بالنسبة لإيزنستات، الشراكة الاقتصادية الأمريكية المغاربية قائمة على أربعة عوامل³⁵:

1. ترقية ودفع الحوار بين السلطات الأمريكية ونظيراتها في كل من تونس، الجزائر والمغرب على أساس قاعدة متواصلة ومستمرة
2. التعامل مع المغرب العربي ككتلة إقليمية وليس بصفة منفردة أو ثنائية من أجل الاستفادة أكثر من الشراكة الاقتصادية وتحقيق التعاون المتميز عن طريق تشجع الهياكل الاندماجية كاتحاد المغرب العربي من أجل وضع حد للحواجز والعراقيل بين الدول المغاربية والتي تمثل عائقا أمام تطور التنمية
3. تفعيل دور القطاع الخاص وإبراز دوره المركزي كمحرك للتنمية في المنطقة على المدى البعيد
4. دعم التوجهات الاقتصادية للحكومات والمتمثلة في الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية من أجل تهيئة الأرضية المناسبة للقطاع الخاص لتحقيق الاستقرار في إطار الشراكة الاقتصادية المنشودة.

في ظل تطور العلاقات السياسية والاقتصادية بين الطرفين، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الشريك التجاري الأول مع الجزائر لاسيما في مجال المحروقات³⁶. شكلت هذه المبادرة الإطار الاقتصادي للرهانات الأمريكية في المغرب العربي بكل أبعادها الاستراتيجية والأمنية والسياسية، حيث تحاول الولايات المتحدة الأمريكية ليس فقط التركيز على المغرب العربي الذي يشكل سوقا حيويا بـ 100 مليون شخص وإنما يتعدى ذلك ليشمل القارة الأفريقية بأكملها. إن المبادرة الأمريكية المغاربية في إطار منافسة مسار برشلونة، يبدو أن الولايات المتحدة تظهر وكأنها القائمة بالأعمال في المنطقة أو كالجبهة الراححة في مسار الاندماج الإقليمي لدول شمال أفريقيا³⁷. شكلت مبادرة إيزنستات بديلا إقليميا استراتيجيا لتعثر مسار الشراكة الأوروبية المغاربية الذي فرض على الولايات المتحدة الأمريكية استثمار النظرة السلبية لدى دول المغرب العربي اتجاه الدول الأوروبية والالتفاف عليها بطرحها شراكة أكثر فعالية وواقعية. لذلك، فقد ارتأت الجزائر إلى تفعيل سياستها الخارجية اتجاه رفع مستوى المبادرات والاستثمارات كونه سيفتح لها المجال امام اكتساب هامش جديد للتحرك قاريا وعالميا وتأييد مواقفها السياسية في المؤتمرات والمحافل الدولية. لقد ارتكزت هذه المبادرة

34 In dossier consacré à cette question par le magazine Arabies dans son numéro de septembre 1999.

35 Idem.

36 - Mourad Ait-Oufella et K.Abdelkamel, " l'Algérie est un partenaire clef dans la région", *liberté*, N°3256, 25/01/2005, p 07.

37 Mahmoud Mamart, " Le Grand Maghreb face à une Europe tournée vers l'Est", *La Tribune*, 5 mai 2004.

على تفعيل دور القطاع الخاص كمحرك للتنمية، حيث تسعى الإدارة الأمريكية إلى تشجيع برامج الاستثمار في السوق المغربية من خلال:

▪ التنسيق ودعم الاتصال بين غرف التجارة الأمريكية والمغربية لتوفير فضاء للتواصل بين المتعاملين الاقتصاديين

▪ تشجيع وتيرة الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية بالتركيز على الإصلاحات المصرفية والبنكية، وإعادة النظر في المنظومة التشريعية لتسهيل حركة رؤوس الأموال الأجنبية.

الخاتمة:

ومن خلال هذه المسالك والجهود المبذولة، فإنه يتضح بأن لهذا المشروع دلالات عديدة منها ما هو معلن ومنها ما هو سري، كما شكّل المناخ الدولي الذي أفرزته أحداث 11 سبتمبر 2001 دافعا قويا لدى صناع القرار في واشنطن لبلورة وتنفيذ الاستراتيجية الأمريكية الجديدة والتي تحركها في الأساس أهداف اقتصادية بحتة تحت عنوان المصلحة الأمريكية³⁸.

لتعزيز وتعميق ذلك الاتجاه، وأثناء قمة الثمانية الكبار بجورجيا بالولايات المتحدة الأمريكية في ماي 2004، تم إطلاق مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يجمع التصورات الأمريكية والأوروبية في مقاربة واحدة تهدف إلى إجراء إصلاحات إقليمية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي لا يضم فقط الدول العربية وإنما يضم أيضا أفغانستان، إيران، باكستان وتركيا. المبدأ العام للمشروع يقوم على تطوير عوامل مكملة من أجل مكافحة الإرهاب عن طريق تبني مفاهيم الحكم الرشيد، الديمقراطية وتنمية القدرات الاقتصادية باتباع برامج الدعم للثمانية الكبار. وتتضمن هذه البرامج ترقية حقوق المرأة، مكافحة الفساد، إصلاح قطاع التربية وإصلاح القطاع البنكي والتجاري. لكن يبقى الهدف الحقيقي لهذا المشروع هو إدماج إسرائيل اقتصاديا في النظام الإقليمي العربي³⁹. حافظت مبادرة الشراكة الأمريكية الجديدة في مضمونها على روح مبادرة إيزنستات وتم ربطها مع الاستراتيجية الجديدة من خلال محاور جديدة تتعلق بالتنمية البشرية والبعد الإنساني، حيث تقع هذه المحاور في صلب الاستراتيجية الأمريكية الجديدة لمكافحة التطرف وأسبابه الناتج حسب نفس الرؤية عن غياب الإصلاحات بجميع مستوياتها. في هذا الإطار، خصصت الإدارة الأمريكية لهذا البرنامج ميزانية قدرت بحوالي 293 مليون دولار موزعة على أربع سنوات، تستفيد دول المغرب العربي الثلاثة بمبلغ 18,5 مليون دولار لتمويل مشاريع شراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة من الدول العربية في مجال التعليم وقطاع العدالة.

38 . بوعلام بولعراس، "أي مستقبل لعراق ما بعد الحرب"، مجلة الجيش، عدد 478، ماي 2003، ص7.

39- أحمد عمراني، "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، جريدة البيان الإماراتية، يوم 2004/02/25، انظر موقع الانترنت:

www.almahdy.net/ibee/index.php?act=print&client=printer&f=64&t=1693-101k

في الواقع، إن من يتتبع مسار العلاقات الأمريكية الجزائرية، وبخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، يقف أمام الكثير من الملاحظات التي تسترعي الانتباه، وبشكل خاص حول علاقة الجزائر مع العديد من الدول الأخرى في إطار علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، وموقفها المتباين حول التطورات الإقليمية ومشاركتها في العمليات العسكرية المشتركة في المتوسط.

المراجع:

باللغة العربية:

الكتب:

ابراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2002).
إينياسيو رامونيه، حروب القرن الواحد والعشرين، ترجمة أنطوان أبوزيد (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2007).

باسكال بونيفاس، الحرب العالمية الرابعة؟، ترجمة أحمد الشيخ (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية والمركز العربي للدراسات الغربية، 2006).

عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للحلف المتوسطي، الجزائر-أوروبا والحلف الأطلسي (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005).

فنسان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008).

سعد ناجي جواد عبد السلام إبراهيم البغدادي، الأمن القومي العربي ودول الجوار الإفريقي، الطبعة 1 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1991).

سعيد اللاوندي، الشرق الأوسط الكبير، مؤامرة أمريكية ضد العرب (مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر، 2004).

ريتشارد بارنت، حروب التدخل الأمريكية في العالم، ترجمة منعم النعمان، الطبعة 1، (بيروت: دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع، 1974).

هاري فبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين الجديدة والواقعية، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008).

هنري كسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟، ترجمة هند بهلول، ط1 (دمشق: دار الرأي، 2006).

المقالات:

أمحد برقوق، "الديمقراطية... والمنظور النفعي الأمريكي"، مقال غير منشور، 2011.

بوعلام بولعراس، "أي مستقبل لعراق ما بعد الحرب"، مجلة الجيش، عدد 478، ماي 2003.

كلوس بيتر كلايبر، "الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي"، انتقالية واستشفاف، 2003/01.

ناظم الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية، حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة.

وليام زرتمان، "السياسة الأمريكية في منطقة المغرب العربي"، مجلة الجيش، عدد444، جويلية 2000.
وثائق أخرى

القرار 1973 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6498 المعقودة في 17 مارس 2011.
مواقع إلكترونية

أحمد عمراني، "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، جريدة البيان الإماراتية، يوم2004/02/25، انظر موقع الانترنت:

WWW.ALMAHDY.NET/IBEE/INDEX.PHP?ACT=PRINT&CLIENT=PRINTER&F=64&T=1693-101K

باللغة الأجنبية

Bernard Ravanel, "l'Algérie entre la France et les États-Unis", Revue naqd, N12, printemps/été 1999.

Michel Fouchet, "la Sécurité en Méditerranée, perception française", Transitions et Perspectives, N⁰1, 2001.

Mourad Ait-Oufella et K.Abdelkamel, "l'Algérie est un partenaire clef dans la région", liberté, N°3256, 25/01/2005.

Mahmoud Mamart, "Le Grand Maghreb face à une Europe tournée vers l'Est", La Tribune, 5 mai 2004.

Jaap de Hoop Scheffer, «Une OTAN à vocation mondiale: trop ou trop tard? », Discours à la conférence du SDA Bruxelles, 6 novembre 2006 ;

www.nato.int/docu/speech.

Jean Dufourcq et Peter Faber, "Dialogue transatlantique", Revue Défense Nationale et Sécurité Collective, Novembre 2006.

Paul Marie De La Gorce, « L'OTAN et la prépondérance des États Unis en Europe », Monde Diplomatique, Décembre 1993.

Robyn Lynn Raphel, "Anniversaire de l'UMA", Revue d'Etudes internationales, N0 71, 2/1999.